

في حلقة نقاشية لجمعية خريجي الاقتصاد والإدارة بجامعة عدن حول تحديات انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية

## أساتذة الاقتصاد يجمعون على أهمية انضمام بلادنا إلى المنظمة

# لا بد من الأمل بصين الاحتمار برؤى رجال الفكر الاقتصادي والخبراء التجاريين



مضيفاً إن ثمة فوائد وتحديات ومخاطر لاتجاه اليمن للانضمام لمنظمة التجارة العالمية غير أن إيجابيات الانضمام أكثر من سلبياته.. وأفاد استاذ الاقتصاد الدولي بكلية الاقتصاد جامعة عدن أن مجموعة التحديات التي قد تواجه اليمن هي تلك التابعة من اتفاقيات المنظمة نفسها، وانخفاض عائدات الضرائب التي تعد مصدراً مهما لإيرادات الحكومة، والفارق الاقتصادي الكبير مع الشركاء التجاريين بالمنظمة من الدول المتقدمة وصعوبة ضبط تدفق السلع للأسواق المحلية أو منع النفاذ إليها مع الانفتاح للمنافسة، وضعف مواصفات الجودة للسلع الزراعية والصناعية.. مشيراً إلى ما تواجهه بلادنا من تحد في بناء القاعدة الإنتاجية والاستثمارية وكيفية جلب الاستثمارات وتسهيل إجراءاتها وإيجاد البيئة المناسبة لها، وكذا سبل تحديد السلع التي ينبغي أن تخصص في إنتاجها وتبلي احتياجاتها.

وأضاف بأن ثمة مخاطر قد يتعرض لها أي دولة نامية تنضم للمنظمة تتحدد عند المقارنة للخسائر الاقتصادية للبلاد قبل وبعد الانضمام للمنظمة، وإيضاً في ارتفاع أسعار السلع الزراعية بسبب إلغاء الدعم من الدول المتقدمة مما يشكل عبئاً على ميزانيات الدول النامية، والحاجة لرفع الكفاءة الإنتاجية ورؤوس الأموال والتكنولوجيا العالمية لمنافسة تكنولوجيا الصناعات والسلع الخارجية والحاجة لرفع الكفاءة الاجتماعية وهي الأساس.

وفيما يتعلق بالمنافع التي ستعود على اليمن جراء انضمامها للمنظمة.. أوضح الدكتور/محمد سعيد كميح أن تلك الفوائد تتمثل في التكوين الصادق لصورة التعاملات الجارية والشفافية في الحركة التجارية اليمنية وآلياتها وذلك لأن المنظمة ستؤتي عملية المساعدة على رقابة حركة السلع في التجارة العالمية وإتاحة كل المعلومات المتعلقة بشأنها، كما ستعزز من مجال المنافسة للسلع في السوق الدولية.. ناهيك عن اطر التعاون للتجارة العالمية التي ستعطي به اليمن من خلال الحصول على الخدمات الاستشارية والفنية والتي تحسن الإنتاجية وآليات الاقتصاد اليمني.. مشدداً على ضرورة الانضمام للمنظمة لأن فوائدها أكثر من سلبياتها.

من جهة تناول الدكتور/محمد حسين حلوب استاذ الاقتصاد الإداري بكلية الاقتصاد جامعة عدن في ورقته البحثية نشأة منظمة التجارة العالمية التي أعلنت في 1995م التي تعد من أصغر المنظمات العالمية عمراً ويوصفها خليفة الاتفاق العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتضم منظمة التجارة العالمية حالياً أكثر من 140 عضواً يمثلون أكثر من 90% من التجارة العالمية فيما يتجاوز 30 آخرين للانضمام للعضوية.

وذكر أنه وبالرغم من أن منظمة التجارة العالمية مازالت حديثة العهد فإن النظام التجاري متعدد الأطراف الذي تم وضعه في الأصل تحت الجات فقد بلغ عمره خمسين عاماً.. موضحاً أن العشرين عاماً الماضية شهدت نمواً استثنائياً في التجارة العالمية، حيث زادت صادرات البضائع بمتوسط 6% سنوياً وساعدت الجات ومنظمة التجارة العالمية على إنشاء نظام تجاري قوي ومزدهر ساهم في نمو اقتصادي غير مسبق.

### لا بد من مواءمة قوانيننا ومنتجاتنا

أما الأخ/أحمد مقبل عميد كلية الاقتصاد بجامعة عدن قال: علينا أن نطوع موقعنا الجغرافي وقوانيننا وتشريعاتنا في اليمن وجودة منتجاتنا كي نتكمن من مواءمة المنتجات والمعايير الدولية لمنظمة التجارة العالمية لنتمكن من تحقيق ميزة الانضمام للمنظمة، فليس ثمة خسائر تذكر نتيجة ذلك، بل ستكون بلادنا جزءاً من المنظومة التجارية العالمية الكبرى على أن تخصص في مجال تجاري معين يتوافق مع قدراتنا وإمكاناتنا وأفضليتنا الإنتاجية.

### اليمن ستؤدي دوراً إيجابياً

من ناحيته ذكر الدكتور/زين محسن صالح استاذ كلية الاقتصاد بجامعة عدن أن اليمن عن غيرها من دول المنطقة ستؤدي دوراً إيجابياً في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية تتمثل في توفر القوى البشرية الكبيرة.. داعياً إلى التركيز على تنمية القوى البشرية بحسب المؤشرات والمقاييس الجديدة والمؤشرات والمقاييس للمنظمة التي تشمل التنمية في التعليم والصحة والخدمات والقوانين والحريات.. الخ.

الدكتور/محمد عبدالهادي استاذ الاعلام، والمتخصص بالإعلام الاقتصادي بكلية الآداب جامعة عدن أرجع أسباب الضعف الاقتصادي في البلاد إلى ضعف الإدارة الاقتصادية.. مطالباً بضرورة إعادة القوى العاملة لنتمكن من المنافسة داخلياً وخارجياً ولتواكب التطورات التقنية التي يشهدها قطاع الخدمات والإنتاج الصناعي والزراعي.

فيما دعا الباحث/طارق عوض المحلل إلى إقامة بنية تحتية شاملة لخدمات التخطيط الهندسي للأراضي، وكذا توفير خدمات المياه والكهرباء وخطوط الهاتف للمساعدة على توفير بيئة مناسبة للاستثمارات وتذليل كل الصعوبات التي تعرضها.

### د. فضيل : تهيئة العمالة اليمنية

في حين حث الدكتور أحمد مهدي فضيل عميد كلية العلوم الإدارية على ضرورة تنظيم وتهيئة العمالة اليمنية وفق أسس وتشريعات ونظم واتفاقيات دولية وإقليمية لازمة ومحددة لضمان حقوق وواجبات كل الأطراف، والعمل على التخلص من العشوائية التي سادت المدة الماضية بهذا الشأن.. مبرحاً عن ثقته بقدره العامل اليمني على استيعاب أي تكنولوجيا حديثة والتعامل معها بكل كفاءة واقتدار.

الدكتور/عبدالرحمن محمد سالم الحجري رئيس قسم إدارة الأعمال بكلية العلوم الإدارية-رئيس اللجنة الاعلامية للجمعية العلمية لخريجي ومنتسبي كليتي الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة عدن أوضح من جهته بالقول: أنني لادعو إلى مقاومة توجهات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، فهذا توجه عالمي والخروج عنه سيجعلنا خارج الدائرة التي تشمل على مالا يقل عن 80% من الاقتصاد العالمي، ولكنني أدعو إلى استراتيجية شاملة تعمل على تخفيف مكاسب الانفتاح المالي، موضحاً بأنه يمكن لهذه الاستراتيجية أن تبدأ من خلال تبني صيغة تطوير العلاقة المالية على أساس إقليمي بما يشكل قاعدة قوية تستند عليها البنوك اليمنية والعربية في مواجهتها للمنافسة القادمة.



### لماذا جاءت فكرة قيام منظمة التجارة العالمية؟

قد يتساءل البعض ماهي الأسباب التي أدت إلى قيام منظمة التجارة العالمية؟ والسبب يكمن في أن النظام التجاري العالمي الجديد كان مجرد نصوص تفكر إلى المؤسسة القانونية المكلفة بتنفيذها وأستمر الوضع على هذه الصورة لمدة خمسين سنة تقريباً عقدت خلالها ثماني جولات للمفاوضات التجارية العالمية من القيود الجمركية والرسوم الجمركية وتعد الجولة الأخيرة (في الأورغواي خلال الأعوام 1986-1994م) أهم وأطول الجولات لثلاثة أسباب أولها ازدهار العلاقات الاقتصادية العالمية بدرجة كبيرة جداً، إذ تزايدت الصادرات السلعية بنسبة تفوق معدل ارتفاع الإنتاج، واتسعت حركة رؤوس الأموال وحدث تقدم تكنولوجي هائل وسريع في ميدان الانتقال وتبادل المعلومات وثانيها أن التنظم التجاري العالمي الجديد لم يعد يقتصر على تجارة السلع بل يشمل أيضاً تجارة الخدمات التي بدأت تشكل ربع المبادرات العالمية وثالثها ظهور منظمة التجارة العالمية التي أصبحت الأطار الوحيد لتنفيذ النظام التجاري الجديد القائم على الاتفاقات المتعددة الأطراف.

### رؤى الخبراء

ويرى خبراء الاقتصاد أن استفادة الدول من النظام التجاري الجديد تبعاً لدرجة تقدمها الاقتصادي وإمكاناتها المالية والتكنولوجية.. وكلما ارتفعت هذه الدرجة وهذه الامكانيات زادت المكاسب والعكس صحيح، وعلى هذا الأساس لم يقم النظام الجديد على اعتبارات إنسانية تهتم بمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للبلدان الفقيرة بل على المنافسة الحادة في جميع الميادين التي قد تقضي إلى تعقيد هذه المشاكل.. ولما كان الوطن العربي يتكون من بلدان نامية.. تصبح مكاسبه ضعيفة مقارنة بتلك التي يحققها العالم الصناعي.. وحينما كانت هذه البلدان العربية مختلفة اختلافاً كبيراً فيما بينها من حيث تقدمها الاقتصادي وإمكاناتها المالية تصبح استفادتها وكذلك معاناتها من النظام الجديد متباينة، وعلى ذلك فإن الانتماء إلى منظمة التجارة العالمية أقل خطراً من الانزواء.. وهكذا انضمت إليها إحدى عشرة دولة عربية وسوف تحصل بلدان أخرى على العضوية في المستقبل ومن بينها اليمن حيث تخصص منظمة التجارة العالمية بفحص السياسات التجارية، كما أنها المؤسسة الوحيدة المكلفة بحل النزاعات التجارية بيد أن هذه الاختصاصات تهم الدول التي حصلت على عضوية المنظمة والتي لها حق المساهمة في القرارات عن طريق التصويت.

### ماذا يعني الانتماء إلى منظمة التجارة العالمية؟

في نهاية سبتمبر 2001م بلغ عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية 142 دولة منها إحدى عشرة دولة عربية وهي الأردن، الإمارات، البحرين، جيبوتي، تونس، قطر، عمان، الكويت، مصر، المغرب، موزمبيق، أما الدول التي يجري التفاوض بشأن عضويتها فهي الجزائر والسعودية ولبنان، كما تتمتع بصورة مراقب اليمن والسودان.

### شروط الانضمام

تحت شروط معينة يحق لأي دولة تتمتع بسياستها التجارية بالاستقلال التام الانتماء إلى منظمة التجارة العالمية مقارنة بالفترة السابقة ويبدو أن شروط الانضمام أصبحت أكثر تعقيداً، ويعود السبب الأساسي إلى تشعب صلاحيات المنظمة، وكان الاتفاق العام للتعريفات والتجارة (الجات) 1947م مؤقداً ولم يهتم إلا بالتجارة السلعية في حين أصبحت منظمة التجارة العالمية دائمة وتختص بتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية إضافة إلى تجارة السلع، وقد بات من اللازم أن تستجيب الدول المرشحة حديثاً للعضوية لشروط تحرير جميع هذه القطاعات ويمكن اعتبار هذا التحول من الأسباب التي تفسر عدم الموافقة لحد الآن على عضوية بعض البلدان العربية على رغم تمتعها بنظام تجاري ومالي أكثر تقدماً وتحرراً من بعض البلدان التي اكتسبت العضوية بالطريقة التقليدية..

### ماهي اختصاصات منظمة التجارة العالمية؟

تختص المنظمة بوظيفتين أساسيتين فحص السياسات الجارية وفرض المنازعات التجارية وتحرير القطاعات التجارية وتجارة السلع والخدمات ومكافحة الإغراق بالبضائع والرسوم الجمركية والضرائب والتجارة العالمية ومستوى الاجور.

### مشاكل البلدان العربية وتحديات منظمات التجارة العالمية

لاشك أن الوطن العربي يعاني من ثلاث مشاكل رئيسية في تعامله التجاري الخارجي تتعلق المشكلة الأولى بالصعوبات التي تواجه الصادرات بسبب سياسة مكافحة الإغراق وتمكن المشكلة الثانية بالضغوط التي تمارسها الدول الصناعية على البلدان النامية بهدف زيادة أجور العمال، وتحرير تشغيل الأطفال وترتبط المشكلة الثالثة بإهمال التنظم التجاري العالمي للضرائب على الاستهلاك التي تؤثر تأثيراً بالغاً على الصادرات المنظمة، وعلى الرغم من إخفاق المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية المتعددة الأطراف التي تيسق اكتساب العضوية للمنظمة والأكتفاء بالتصويت في المؤتمر الوزاري.. وعند تعذر هذا الإلغاء لابد من منح صلاحيات واسعة للمنظمة في رفض الاعتبارات غير التجارية التي تؤثر على سير المفاوضات والالتزام المطلق بالاتفاق الخاص بفض المنازعات التجارية التي يحرم اللجوء إلى العقوبات الانفرادية، الأمر الذي يستوجب تعطيل القوانين الداخلية التي تؤثر سلباً في التجارة الخارجية وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية- تم إعادة النظر في الاتفاق الخاص بالزراعة الذي يمنع الإعانات للصادرات الزراعية ويجب أن يتخذ الحلول في إطار منظمة التجارة العالمية دون الاعتماد على صندوق النقد الدولي والبنك العالمي

### ماذا مطلوب عربياً؟

مطلوب تأسيس لاتحاد الجمركي لمعالجة مشاكلها الاقتصادية والعمل على زيادة معدلات النمو وتحسين حجم الإنتاج ونوعيته في جميع القطاعات ومعالجة معوقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالنتيجة النهائية ترتفع القدرة المالية والتجارية فقد تغلب إيجابيات الاتفاقات المتعددة الأطراف على سلبياتها ويصبح الوطن العربي نقلاً حقيقياً في منظمة التجارة العالمية.

إجماع أكاديمي في جامعة عدن بضرورة انضمام اليمن إلى المنظمة!! تنوعت رؤى الأكاديميين الاقتصاديين اليمنيين بمختلف مدارسهم الاقتصادية

### عدن رئيس الجمعية.

وفي هذا الاتجاه نظمت الجمعية حلقة نقاشية بعنوان: تحديات انضمام الجمهورية اليمنية لمنظمة التجارة العالمية بمشاركة عدد من اساتذة كليتي الاقتصاد والعلوم الادارية بجامعة عدن ورجال الفكر الاقتصادي والتجاري والخبراء في هذا المجال.

أحمد حسن عقربي

## لمواجهة تحديات المنظمة لابد من رفع الكفاءة الإنتاجية وتطوير البنية التحتية

## انضمام بلادنا إلى منظمة التجارة العالمية سيمنح للبلاد أسواقاً جديدة وكبيرة في الدول المتقدمة.

## جلب الاستثمارات وتسهيل إجراءاتها وإيجاد البنية المناسبة لها شروط لابد من توافرها للانضمام لمنظمة التجارة العالمية



ويتعين بالدرجة الأولى مراعاة الوضع التجاري للبلدان الأقل نمواً إلى جانب طرح مشكلة ارتفاع أسعار الضرائب في استهلاك المنتجات النفطية التي تؤثر على البلدان المصدرة للخاص وسوف تواجه إثارة هذه المشكلة ردود فعل عنيفة من قبل جميع البلدان الصناعية المصدرة للخاص وبعض الدول النامية لأسباب تتعلق بميزانيتها وبالاعتبارات البيئية لكن هذا المقاومة تتناقض مع الأساس الذي يقوم عليه هذا النظام الجديد وهو تحرير التجارة العالمية من شتى القيود.

### وقائع المناقشات

قدمت إلى الحلقة النقاشية ورقة بحثية رئيسة مقدمة من قبل الدكتور/محمد سعيد كميح استاذ الاقتصاد الدولي بكلية الاقتصاد بجامعة عدن بين فيها أن الهدف الأساسي لمنظمة التجارة العالمية هو المساعدة في سريان وتدفق التجارة بسلاسة وبصورة متنوعة وبحرية عن طريق إدارة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة والتواجد كمندى للمفاوضات المتعلقة بالتجارة، وفرض المنازعات المتعلقة بالتجارة، ومراجعة السياسات القومية المتعلقة بالتجارة، ومعاونة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية من خلال المساعدات التكنولوجية وبرامج التدريب، والتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

وأشار الدكتور/محمد سعيد كميح إلى أن اليمن تقدمت بطلب الانضمام للمنظمة في مارس 1994م عندما بدأت بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي واستطاعت أن تحقق نجاحات مشهودة في هذا الجانب وجنبت الاقتصاد اليمني مخاطر كبيرة..